كل أربعة أشهر

الدلال والشاهين يقترحان تقديم «هيئة الفساد» تقريراً دورياً حول أبرز حالات الفساد

أعلن النائبان محمد الدلال وأسامة الشاهين عن تقديمهما اقتراحا برغبة جاء في مقدمته:

أكدت الحكومة الحالية منذ قيامها أولوية مواجهتها للفساد ، وعبرت عن ذلك عن طريق تعاطيها السليم مع عدد من القضايا المرتبطة بملفات فساد أثيرت مؤخراً في الساحة المحلية أو العالمية ، ومع إيجابية تلك الخطوات إلا أنه بالمقابل ونظراً لعدم وجود آليات للشفافية بشأن مسار معالجة ملفات الفساد أو مصير تلك الملفات سواءاً لدى أجهزة الدولة أو في القضاء مما ساهم في ترك مجال للإشاعات والتساؤلات وأحياناً سوء الظن في إجراءات الحكومة أو الأجهزة المعنية بسبب النقص الكبير في قاعدة المعلومات ومفهوم الشفافية في التعاطي مع تلك الملفات وأنعكس ذلك سلباً على ثقة الشعب بالأداء الحكومي والأجهزة المختصة وهو ما يتطلب التصدي له ومعالجته.

لقد شددت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذلك القانون الخاص بأنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد إلي تعزيز مفهوم

الدلال والشاهين طالباً «نزاهة» بتقرير ربع سنوي عن حالات الفساد

والياتالشفافية بشأن الأدوار التي تقوم بها هيئة العامة لمكافحة الفساد في محاربة ومواجهة الفساد وأهمية اطلاع الكافة والرأي العام بما تقوم به من جهود في هذا الشأن الأمر الذي يتطلب معه قيام الهيئة العامة لمكافحة الفساد بعدد من الخطوات التي تعزز مبدأ الشفافية بشأن مواجهة الدولة ومواجهتها كهيئة للفساد من خلال اليات جديدة في هذا الشأن، لذا فاننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

" قيام مجلس الوزراء بتكليف الهيئة العامة لمكافحة الفساد في التصدي بذكر تلك الإجراءات والخطوات التي كفل القانون للهيئة القيام بها لمواجهة صور الفساد ، كما يقترح أن يتضمن التقرير البلاغات التي أستلمتها الهيئة العامة لمكافحة الفساد من الجهات الحكومية أو الأفراد وإجراءات الهيئة حيالها ، ويقترح أن يتضمن التقرير أيضاً ذكر لتتبع الهيئة العامة لمكافحة الفساد لمصير تلك البلاغات أو جرائم الفساد المتداولة في أجهزة التحقيق أو القضاء محلياً أو دولياً ، كما تقوم الهيئة العامة لمكافحة الفساد بتسليم نسخة رسمية لكل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء كما يعلن رسمياً عن بيانات تلك التقرير الدوري للشفافية في وسائل الاعلام المختلفة.

أن من شأن هذه الخطوة أن تعزز مبدأ الشفافية وبالتالي تحقيق أحد مطالب أتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذلك القانون المنظم للهيئة، كما أن تلك الخطوة من شأنها أن تعزز مكانةدولة الكويت في محاربة الفساد محلياً ودولياً وتساهم حتما في رفع درجة الكويت في مؤشرات العالمية لمكافحة الفساد ".

على خلفية قضية النائب البنغالي

السويط للعفاسي: هل قدم طلب من النيابة لرفع الحصانة عن عدد من النواب ؟

ثامر السويط

تقدم النائب ثامر السويط بسؤال برلماني إلى وزير العدل وزير الأوقاف المستشار الدكتورر فهد العفاسي عن طلب قدم من النيابة العامة لاستئذان المجلس برفع الحصانة عن عدد من النواب ومن هم النواب؟

وقال السويط في سؤاله: إن الأنباء المتداولة بخصوص قضية النائب البنغالي المتهم بالإتجار بالبشر (تجارة الإقامات) واتهامات مسؤولين حكوميين ونواب وأفراد بالتورط معه، أنباء مفزعة لأهل الكويت، لأنها تمس كرامة الوطن وأمواله العامة ومستقبل أجياله، وتشكل أكبر إهانة لنا إن تجاوزنا عنها وتساهلنا مع مرتكبها.

لذلك أدعو الجهات القانونية والرقابية لتولي مسؤوليتها التاريخية والتحقق منها والتحقيق مع أصحابها، حيث تشكل قضية الفساد ومواجهتها بكافة رموزها ركنا أساسيا في أعمالنا كنواب للأمة، ونحن أمام استحقاق كبير يتعلق بقسمنا على حماية المال العام.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) هل هناك ثمة طلب قدم من النيابة العامة الإستئذان المجلس برفع الحصانة عن عدد من النواب منذ 1 مايو وحتى تاريخ تقديم السؤال؟

(2) يرجى تزويدي بأسماء النواب الواردة بذلك الطلب وأرقام القضايا المتعلقة بذلك؟

(3) يرجى تزويدي بآخر المستجدات حول قضية الوافد من الجنسية البنغلاديشية المتهم بغسل الأموال والإتجار بالإقامات، وبأسماء المسؤولين المتهمين بذات القضية ورقم القضية كذلك؟

(4) تزويدي بالإجراءات التي تم اتخاذها بحق كل من المتهمين في قضية الوافد البنغلاديشي المتهم بقضية الإتجار بالإقامات وغسل الأموال؟

أكد أن الحريص شدد على التزام كافة التدابير الصحية مع عودة العمل

الهيفي : «شؤون الأمة» طبقت التراسل والتوقيع الإلكترونيين قبل «كورونا»

أحمد الهيفي

أكد وكيل وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات الدكتور أحمد براك الهيفي أن الوزارة استبقت جائحة كورونا وبدأت في تطبيق نظام التراسل الإلكتروني الداخلي ، منذ فبراير الماضي ، وهو ما يساعد الوزارة في تنفيذ التدابير الصحية مع عودة العمل غداً الثلاثاء باعتماد التراسل الإلكتروني وإيقاف المراسلات الورقية ومنع تداولها في كل القطاعات لاسيما أن الوزارة كانت ضمن أول خمسة جهات طبقت التراسل الإلكتروني الخارجي ((G2G)) مع الجهات الحكومية.

وقال د. الهيفي أن معالي وزير الدولة لشئون مجلس الأمة ووزير الدولة لشئون الخدمات مبارك الحريص أصدر توجيهات وتعليمات مشددة بالالتزام الكامل بالاشتراطات والتدابير الصحية وتطبيق تام لكافة الإجراءات الاحترازية مع عودة العمل بنسبة 30% وفقا لقرار مجلس الوزراء.

وأكد د. الهيفي أن الوزارة قطعت خطوات نوعية في مجال العمل الذكي سواء بالتراسل الإلكتروني الخارجي ((G2G))، أو التراسل باميكنة داخل الوزارة ، أو باعتماد التوقيع الإلكتروني وهو ما يدعم الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة لمكافحة فيروس كورونا المستجد، ويعزز متطلبات السلامة ويواكب تعليمات وزارة الصحة بتقليل التعامل الورقي لمنع انتشار الفيروس.

وقال د. الهيفي: قبل تعطيل العمل في الجهات الحكومية في 12 مارس الماضي ، كانت الوزارة بدأت قبلها بفترة في تعميم التراسل الإلكتروني على القطاعات والإدارات وتدريب الموظفين على استخدامه ، وهو ما يساعد على تفعيل هذا النظام مع عودة العمل غداً الثلاثاء.

واستعرض د.الهيفي مزايا نظام التراسل الإلكتروني ومنها استلام المعاملة وتسجيلها وتوجيهها ومتابعتها بين الإدارات والاقسام المختلفة وميكنة كافة الاعمال المستندية وتسريع الإجراءات وعرض ومتابعة المواضيع المرسلة وحالتها وحفظ كافة الردود الواردة بمرفقاتها مع إشعارات عن المواضيع التي لم يرد عليها وتنبيهات على المراسلات التي تحتاج لرد، لتذكيره قبل حلول موعد الرد المطلوب، فضلا عن إمكانية أعداد تقارير إحصائية عن الكتب الواردة او المتأخرة.

مع رفعه عن حولي وخيطان

الدقباسي: استمرار حجر الجليب والفروانية غير مفهوم

علي الدقباسي

رأى النائب علي الدقباسي أن استمرار حجر الفروانية وجليب الشيوخ ورفع الحجر عن حولي وخيطان غير مفهوم، مؤكدا أنه ألحق الضرر بمصالح وأعمال الكثيرين، مشددا على أن الحد الأدني للتعامل هو أن يكون منطقيا، "وإلا كيف تحجر منطقة شهرين وأخرى 21 يوما؟".

الحويلة لتكويت الوظائف في «الخارجية» بقطاعاتها وأجهزتها كافة

محمد الحويلة

أعلن النائب د.محمد الحويلة عن تقديمه اقتراحاً برغبة قال في مقدمته:

نص الدستور الكويتي في المادة 41 منه أن لكل كويتي الحق في العمل، والعمل واجب على كل مواطن تقتضية الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه، وكذلك المادة 26 التي تنص على أن الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة، ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون.

وفي ظل تزايد أعداد المواطنين المنتظرين للوظيفة في الوقت الذي تكتظ فيه الجهات الحكومية بالوافدين ومنها وزارة الخارجية في القنصليات والسفارات الكويتية، مقابل أعداد كبيرة من الخريجين والعاطلين عن العمل لازالوا ينتظرون تعيينهم والاعداد تتزايد سنويًا، لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تكويت جميع الوظائف في وزارة الخارجية بجميع قطاعاتها وأجهزتها من قنصليات وسفارات والبعثات الدبلوماسية المختلفة.

أكد أن القانون نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 2019/7/28

الشاهين يسأل الصالح عن تأخر اللائحة التنفيذية لـ «منح الأفضلية للمنتج المحلي» في ترسية المناقصات

أسامة الشاهين

تقدم النائب أسامة الشاهين بسؤال برلماني إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، عن عدم إصدار اللائحة التنفيذية حتى الآن لقانون لإعطاء أفضلية للمنتج المحلي وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ترسية المناقصات، وتوريد المنتجات محلية الصنع، مشيرا إلى أن القانون نشر القانون بالجريدة الرسميّة بتاريخ 2019/7/28، ورغم من مضي عام على إقراره، لم يتم إلى الآن العمل بكامل أحكامه، وإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون، مما حرم المشاريع التجارية والصناعية الكويتية الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة منه.

وطلب الشاهين إفادته بالموعد المتوقع لإصدار هذه اللائحة؟ والميزات الممنوحة للمنتج المحلي المعمول بها الآن؟ وما هي الميزات الممنوحة للشركات الكويتية الصغيرة والمتوسطة المعمول بها الآن؟